العدد (1645) السنة السابعة - الثلاثاء (3) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

الكاميرا والتسجيل الصوتي والفساد

عبد الزهرة المنشداوي

تيسرت لي متابعة برنامج تلفزيوني بث من على احدى القنوات الفضائية المصرية ،يتعلق بقضايا الفساد الإداري، الذي يشكو منه المجتمع مثلما هو الحال عندنا، ولكن اخف وطأة من فساد عدد من المؤسسات لدينا التي بلغت فيه شأوا بعيدا لم يبلغه الغير في المال العام وهدره.

المال العام يرصد من اجل تقديم خدمات وبناء مشاريع في الظاهر لكنه يتلاشى ما بين لجان مشتريات ومقاولين يختارهم المسؤول على اسس غير الاسس المتعارف عليها .وفي نهاية الامر يتم ذر الرماد في العيون وكم الافواه بالفائض من القسمة ما بين الاطراف ونصيب المواطن خراب على خراب والشواهد كثيرة. البرنامج الذي ذكرناه يستضيف الراشي والمرتشي مع شواهد الادانة الصريحة ويعرضها مباشرة من على التلفزيون.!

باعتقادنا ان مثل هذا البرنامج سيكون له صدى لدى الجمهور وسيجعل من المفسد لايأمن كثيرا على نفسه ولايغلو في فساده مثلما هو حاصل عندنا الآن.

حين قام مسؤولون في وزارات ودوائر مهمة بفتح ابواب الفساد على مصاريعها وذهبوا مذهبا بعيدا في مجال (بيع) الوظائف الشاغرة وبمبالغ كبيرة او حسب اهمية الوظيفة وجندوا لهذا النوع من الفساد جيشا من السماسرة وفي مناطق مختلفة لكي يبحثوا عن العاطلين عن العمل ممن لديهم امكانيات دفع الرشوة للحصول على الوظيفة، هذه التجارة المحرمة كثيرا ما اشتكى منها الفرد وكتبت عنها الصحف وابرزتها شاشات الفضائيات العراقية من خلال لقاءات جرت مع مواطنين اشاروا فيها الى مكامن هذا الفساد .لكن الامر عتم عليه ولا يزال نشاط بيع الوظائف يجد رواجا واستهلاكا ويدر اموالا طائلة على فريق الوزارة او المؤسسة الذين عهد لهم بهذا التخصص.

شكوى المواطن ومساهمة وسائل الاعلام في كشفه لم يستطيعا الحد منه او تقليصه في الأقل والسبب في ذلك يعود الى ان عملية الفساد تجري بعلم ومشاركة موظفين كبار وعلى أعلى المستويات. امنوا المساءلة من خلال تعهد الحزب او الكتلة للوقوف الى جانبهم بالضد من المواطن في حالة اتخاذ الاجراءات القانونية والدليل على ذلك ان حالة الفساد الشائعة في اغلب وزاراتنا لم يتم اتخاذ أي إجراء قانوني او محاسبة مسؤول يدير عددا من الإفراد في وزارته لترويج(تجارة بيع الوظائف) الشاغرة والتي تجري على قدم وساق في وزارات بعينها. المواطن بات يخشى الشكوى للمسؤول في الوزارة اذ ان المعلومات التي يحصل عليها،كلها تفيد بأنه من المتورطين في هذا النوع من الفساد. لذلك يضطر الى ان يتقبل الامر الواقع ويصمت عسى ولعل ان تنتبه الأجهزة الرقابية وتفعّل القانون لمحاسبة هؤلاء الذين يشيعون الفوضى والفساد بغطاء الوطنية والحزبية وما الى ذلك.

الآلية التي اعتمدتها الاجهزة المصرية التي نحن بصدد الحديث عنها تستقبل المشتكي في اجهزة الشرطة وتزوده بجهاز تسجيل وكاميرا للتصوير وتطلقه باتجاه المفسدين ليحصل على ادلة وافية شافية للادانة وعرض القضية برمتها على الجمهور من خلال الشاشة. لتكون رسالة تحذير شديدة لممارسي الفساد في دوائر الدولة، إضافة الى ان المواطن المساهم في الكشف يلقى الحماية الكاملة في حالة تعرضه لمضايقات من تتم ادانته .ولكن يبقى ان المهم في الامر هو الرسالة البليغة في التحذير ونعتقد بأنها ستكون فاعلة فيما تم استخدام هذه الالية لدينا ،اذ ان المفسد سيتورع ويراجع نفسه كثيرا في استخدام المنصب الوظيفي لدواع شخصية غير شرعية، وربما أغلقنا من خلالها بابا من ابواب الفساد الكثيرة المفتوحة على مصاريعها.

تقرير

نسبتها بلغت ١٨ % من السكان

البطالة أمّ المشاكل في حياة الناس

أخذت تتعالى الأصوات التي تشكو مشكلة البطالة، حتى راح دويها يصم الأذان، فاعداد حملة الشهادات من الخريجين والخريجات ممن لم يحصلوا على فرصة عمل، مازالت في تزايد مستمر، هناك مئات الالوف بل عدة ملايين من العاطلين عن العمل(نسبة عدد العاطلين عن العمل حسب التقرير السنوي لوزارة التخطيط تبلغ١٨% من عدد سكان العراق)..

كاظم الجماسي

وهذه المشكلة الرئيسة من بين المشكلات التي لا يزال يقاسيها العراقيون، تنتج العديد من المشاكل الفرعية والتي تمس في الصميم مختلف نواحي معيشة المجتمع، فالبطالة وفقا لمختلف الدراسات الاجتماعية تشكل السبب الاساس في اتساع رقعة الجريمة، وانتشار حالات الطلاق، وتضخم مشكلة العنوسة، واستفحال مشكلة الأمية، وانتشار الامراض الناتجة عن سوء التغذية لدى الاطفال خصوصا، وكذلك تشكل البطالة السبب الأساس في شيوع الظواهر النفسية المرضية والسلوكيات الشاذة المتفشية في اوساط شريحة الشباب.. باختصار البطالة هي ام المشاكل معظمها..

يقول سلمان عباس الحلفي/ ٤٥ سنة/ اب لسبعة اطفال/: لم يتغير شيء في معيشتي، كنت معوزا ايام(صدام حسين) واليوم اكثر عوزا، عندي ثلاثة شباب عاطلين عن العمل، وانا رابعهم، لا تتصور ان شغل(العمالة) شغل، يوم نطلع وعشرة قاعدين، اخلف الله على الحكومة تعطينا حصة تموينية، لابأس قليلة وغير منتظمة، لكنها تسد صفحة.. حاول ابنائي الانتساب الى الشرطة والجيش ولم يحالفهم الحظ، العملية صعبة فاعداد المتقدمين كثيرة، كما ليس بقدرتهم دفع(المعلوم) لقبول انتسابهم، حكي الحكومة كثير والفعل قليل، وليس قدامنا الا رحمة الله الواسعة.

وانت تتجول في ممرات وفروع سوق شلال في منطقة الشعب في بغداد، تسرق نظرك الكثير من المشاهد لشباب في عمر الزهور، الذين اما يدورون راجلين لبيع اكياس النايلون او السكائر او البخور والعطور او يقتعدون الشارع امام بسطاتهم يبيعون مختلف البضائع المنزلية..

يقول صلاح هاشم علي/١٨ سنة/ بائع في بسطة(حاجة بربع): اعمل بأجرة(٥٠٠٠) دينار يوميا، منذ الساعة الثانية عشرة ظهرا حتى اقفال السوق في التاسعة او اكثر مساء، صاحب البسطة خالي عنده عائلة كبيرة وبنفس الوقت يساعدنا، لأن والدنا متوف، ونحن خمسة أفراد، ثلاث بنات وأنا ووالدتي، حاولت ان احصل على تعيين، راجعت عدة دوائر، لايوجد تعيين، وعندي اختي اكملت اعدادية تجارة وجالسة في البيت بعد ان يئست من الحصول على تعيين، اما الوالدة فتعمل (فراشة) في روضة اهلية للاطفال براتب ٧٥ الف دينار في الشهر، ولانحصل على اية منحة او معونة من شبكة الحماية الاجتماعية او غيرها.

وفي منعطف من منعطفات السوق يجلس الحاج نعمة جويعد الدراجي/٧٧ سنة/امام بسطة صغيرة على الارض يفترش فوقها، عددا من المسبحات والخواتم الرجالية، اجاب عن سؤالنا عن الاحوال بالقول:(همه زينين).. ولدى استفسارنا عن من يقصد بكلمة هم، اجاب ساخرا: لاتغشم روحك عمي، قبل.. بزمن ذاك الخائس كانوا هم زينين واليوم ايضا هم زينين، اما نحن فأننا مانزال نأكل الوحل، لاعندي تقاعد ولااولاد يعينوني، عندي بنت واحدة وزوجة مقعدة، ونسكن غرفة واحدة سقفها من (الجينكو)، الله وكيلك اذا امطرت الدنيا تخر علينا مثل المزاريب. ولكن الله موجود..

العم نعمة يصنع المسبحات التي يبيعها بيده، اما الخواتم الرجالية فيشتريها من اسواق الجملة في الكاظمية.

عند احد اركان السوق الداخلية كانت مقهى ابو كرار مكتظة بالرواد الذين يتوزعون مقاعدها وموائدها، يلعبون الدومينو او الطاولة ويدخنون النراجيل بشراهة واضحة، يقول عبد الحسين عبد علي/ ٤٣ سنة/: أحوال العمل تعبانة جدا، انا (خلفة بناء) وهنا في هذه المقهى الكثير مثلي، ننتظر الفرج، عندما يأتي من يطلبنا للعمل من اصحاب الدور او المقاولين، ونادرا مايحدث هذا، نقضي اغلب اوقاتنا في هذه المقهى ونتفادى الجلوس في البيوت مع نسائنا، حياء و خوف ان يقال عنا(عطالة بطالة). ولابد ان اقول ان لدينا من ضمن الكثير من العمال، عمالا من خريجي الكليات والمعاهد، ومنهم أصحاب عوائل، وحالهم اسوء بكثير من أحوالنا.

إجراءات يدفع المواطن ثمنها

حالة الزحام التي اعترت شوارع العاصمة بغداد في جانب الكرخ خاصة جعلت المواطن في حيرة من امره اذ ان نقاط التفتيش وما اكثرها يتحتم على ركاب السيارة التي تتوجه نحو مركز العاصمةالانتظار الطويل لكي تجتاز نقطة التفتيش الى نقطة تفتيش اخرى ربما يستغرق طول الانتظار الساعة او الساعتين في اقل تقدير. في جانب المنصور تم قطع الشارع العام بدءا من يوم السبت الماضي ولا نعلم هل اعيد فتحه ام لم يزل مغلقا .البعض من اهالي منطقة المنصور عزا غلق الشارع العام الى الاحترازات الامنية التي تتهيأ لافتتاح معرض بغداد الدولي لكنهم يتساءلون هل سيتم قطع الشارع طوال فترة الفعالية؟

المواطن في هذه الايام التي ترافقت مع الهجمات التي شنها اعداء العراق وجد نفسه يدور في مساحة ضيقة نتيجة الاجراءات الامنية المشدودة التي اعقبت الحادث، اضافة الى ان هناك من يقول بأن خطة امنية جديدة ستطبق في العاصمة بغداد تحول دون القيام بعمليات التفجير التي يمكن ان تؤدي الى وقوع المزيد من المواطنين الابرياء. نحن هنا مع اي اجراء امني يمكن ان يشعر بأن القائمين عليه لايجعلون المواطن يدفع الثمن غاليا ، اذ ان يوم الاحد الماضي شهد زحاما قل نظيره حتى ان البعض فضل العودة الى البيت وترك واجبه الرسمي في الوزارة والمؤسسة لاستحالة وصوله والبعض الاخر اضطر الى ترك السيارة والسير مشيا نحو محل عمله .

ما يؤسف له ان الاجراءات المتخذة لا تأخذ بالحسبان عملية فسح الطريق امام الموظف والعامل والطالب وتريد منه ان ينصاع لاوامرها تاركا مصالحه على جانب، وهذا الامر ينعكس سلبا على الجهات المعنية فالمفروض بأي إجراء امني ان لايؤثر على مجرى الحياة اليومية، والا فأنه يمهد لفوضى الشوارع ويعكس ما هو سلبي على اداء هذه الأجهزة.

نحن في بلد ديمقراطي كما يفترض ولكن قد يجير الشارع بأكمله لمسؤول من المسؤولين، اما المئات من مستخدمي الشارع فلايحق لهم السير وهذه مشكلة اخرى تجابه المواطن أيضا.

شكاوى

وزارة الدفاع ومنتسبوها

في رسالة الشكوى التي بعثت بها مواطنة تذكر فيها بانها تعرضت لمعاملة غير مقبولة من احد افراد نقطة التفتيش القريبة من حي الجوادين(شارع السوق) من صباح يوم السبت الماضي حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف، اذ منعت من المرور مع انها تعمل في مجال الصحافة وتحمل الهوية المعتمدة لكن طلبها للمرور لم يلق الاذن الصاغية بل كانت ردود غير لائقة من الجندي الذي كان وراء مقود (الهمر) وتطالب وزارة الدفاع بضرورة تثقيف منتسبيها الثقافة التي تليق بالمواطن بلا استفزاز او كلمات نابية.

أين مبلغ التأمين ياشركة التأمين؟!

اتصل بنا المواطن ناظم يعرب/ صاحب محل العروسة الكائن في منطقة الشورجة/ مجمع دبي للعطور/ يشكو من تعقيدات وكثرة مواعيد شركة التأمين الوطنية من دون طائل، ويضيف: لقد تعرض محلنا الى اضرار فادحة نتيجة للحريق الذي نشب في مجمع دبي مجاور جامع حسين ابن روح في منطقة الشورجة، منذ مايزيد على الخمسة أشهر، وعلى الرغم من استيفاء طلبنا المقدم الى شركة التأمين الوطنية كل الشروط القانونية، ومراجعاتنا المتكررة لمقر الشركة الكائن في منطقة الخلاني،على الرغم من كل ذلك لم نقبض من الشركة غير التأجيلات المستمرة ومن دون اي اعذار مقبولة ومعقولة..

ويتساءل المواطن ناظم: أليس اول شروط العمل في مجال التأمين كسب ثقة الزبائن، فأين هي مصداقية شركة التأمين الوطنية؟

المواطن صفر على الشمال

شهدت المنطقة الواقعة قرب جامع بيت بنية المجاور لكراج العلاوي بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٨، وفي الساعة الثالثة عصرا، شللا كاملا في حركة سير المركبات واضطر سائقوها وركابها المواطنون الى التوقف عن الحركة لمايزيد على الثلاث ساعات ونصف الساعة.. ويضيف المواطن جمال عبد الزهرة/ سائق تاكسي:سدت جميع المنافذ علينا اثناء ذلك الوقت،فالمرور الى طريق المطار ممنوع ، والذهاب الى حي القادسية عبر متنزه الزوراء ممنوع، والعودة الى جسر الجمهورية ممنوع ايضا... وبعد استفسارنا عن السبب، تبين ان بعض المسؤولين، يحضرون مراسم تأبين شهداء الأحد الاسود، والذين اقيم مأتمهم في جامع بيت بنية..

ويتساءل المواطن: هل يعتبر المواطنون ومصالحهم، وفيهم المريض والمحتاج الى الوصول الى عمله اوبيته اوموعد خاص به، في نظر السادة المسؤولين مجرد أصفار على الشمال؟ ومتى يتجسد شعار المسؤول خادم للشعب؟

كاريكاتير..... عادل صبري

قضية للمناقشة

كفاءة الدور السكنية

احمد نوفل

دائما ماتقاس كفاءة الدار السكنية بمقدار الخدمات المتوفرة لها، وتشمل الحمام، والماء الصالح للشرب والتيار الكهربائي.

المشكلة الرئيسة عندنا هي ان المواطن لا يزال يبحث عن دار السكن حتى وان كانت دون المقياس الذي ذكرناه .الكثير من المواطنين يعتبر دار السكن هي المساحة بغض النظر عن ابعادها التي يعلوها سقف يحمي من اشعة الشمس ومن المطر في الشتاء ومع ذلك لم يتيسر لها.

الاسرة بالعراق من خاصيتها انها في تزايد مستمر بينما في الجانب الاخر ليس هناك من المشاريع الاسكانية والعمرانية ما يوازي هذا التزايد ويسير معه جنبا الى جانب اضف الى هذه المشكلة مشكلة النزوح السكاني نحو العاصمة بغداد الذي حدث في ثمانينيات القرن الماضي نتيجة قيام الحرب العراقية الإيرانية وهروب العديد من العوائل من محافظات البصرة والعمارة وديالى على وجه التحديد هربا من الصواريخ التي كانت امطرتها الالة الحربية على سقوف البيوت ويقدر ان الاعداد التي نزحت تبلغ ٢٢٪ من مجموع النازحين من المناطق التي طالتها الشظايا والصواريخ نظرا لقربها من ساحة الحرب، هذه الاعداد لم يتم التهيئة لاستقبالها من خلال توفير سكن لها بل تركت تنحشر حشرا في زوايا العاصمة بغداد وتسببت في ارتفاع اثمان الدور السكنية.

مما يظهر اننا دائما ما نجد تزايدا مستمرا في اعداد السكان يفوق معدلات انشاء مشاريع الاسكان وهذه الحالة مستمرة وتمثل اكبر مشكلة وتحد تواجهه الدولة في هذا المفصل الحيوي.

وزارة الإسكان والاعمار والقطاع الخاص مازالا لايتدارسان جيدا الحلول الممكنة لحل مشكلة المواطن مع السكن فالمعاناة بأزدياد مطرد.

المواطن يعتقد ان الاموال التي حصل عليها العراق في هذه الفترة كان يمكن معها القيام بمشاريع اسكانية وبناء دور تلائم اصحاب الدخول المنخفضة، كذلك استغلال المساحات الفارغة في العاصمة بغداد وهي اغلبها مساحات مصنفة على انها اراض زراعية، اكثرها تصرف بها اصحابها وباعوها على المواطنين وبتخطيط وتقسيم عشوائي، ما نتج عنه ان المواطن يفتقد فيها ادنى الخدمات التي يمكن ان يسير بها اموره الحياتية .الدوائر الخدمية لا توصل لهذه الأراضي الخدمات من ماء وكهرباء وتدعي بأنها جنس زراعي غير مشمول بالخدمات في حين السكن العشوائي فيها قائم على قدم وساق واصحاب هذه الاراضي يجنون الاموال الهائلة من خلال عملية البيع التي لاتعترف بها امانة بغداد ولا تضع حدا لاصحابها في التوقف عن بيعها.